

Distr.
LIMITED

E/CN.17/1994/L.5
24 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثانية

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال

استعراض المجموعات القطاعية: المرحلة الأولى الصحة، والمستوطنات البشرية، والمياه العذبة

مشروع مقرر مقدم من الرئيس

المياه العذبة

١ - إن لجنة التنمية المستدامة، إذ نظرت، أثناء دورتها الثانية، في البند ٦ (أ) من جدول الأعمال، لاحظت بقلق بالغ أن بلدانا كثيرة تواجه أزمة في المياه مع تدهور سريع في نوعية المياه، وحالات نقص خطير في المياه، وانخفاض توفر المياه العذبة مما يؤثر بشدة على صحة الإنسان، والنظام البيولوجي والتنمية الاقتصادية، للأسباب التالية:

(أ) تزايد الطلب على المياه، وإدارة الموارد المائية بشكل غير ملائم وعدم توفر الحماية للمياه الجوفية، لا سيما في الزراعة وفي مناطق التركيز الحضري وحولها؛

(ب) الأسباب الطبيعية والأسباب التي من صنع الإنسان لنقص المياه، مثل حالات الجفاف الدورية، وتزايد انخفاض مناسيب سطح المياه الجوفية، وتغير أنماط الطقس، وتضاؤل قدرة التربة في بعض المناطق على الاحتفاظ بالرطوبة نتيجة تدهور مناطق التجميع، وتدهور الأراضي بوجه عام؛

(ج) انعدام الوعي العام بالحاجة إلى حفظ إمدادات المياه العذبة، وبخاصة مياه الشرب المأمونة، وإلى المرافق الصحية السليمة، مع عدم إدراك أن المياه مورد محدود وسلعة اجتماعية واقتصادية وجزء أساسي من النظم البيولوجية.

٢ - ومما أثار قلق اللجنة أن أزمة المياه أضرت بالاحتياجات البشرية الأساسية للأجيال الراهنة والمقبلة.

٣ - وسلمت اللجنة بأن الأزمة تقتضي من الحكومات الوطنية وكذلك المنظمات الدولية اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لتنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١^(١)، ولا سيما بدعم البلدان النامية.

٤ - وأوصت اللجنة بأن تولي البلدان اهتماما ذا أولوية للإدارة المتكاملة للموارد المائية وحشدها واستخدامها بشكل تعاضدي، مع تشديدها في الوقت نفسه على أهمية إشراك المجتمعات المحلية، ولا سيما المرأة في ذلك.

٥ - ودعت اللجنة إلى اعتبار المياه جزءا لا يتجزأ من النظام الايكولوجي، وموردا طبيعيا وسلعة اجتماعية واقتصادية، تتحدد وفقا لكميتها ونوعيتها طبيعة استخدامها لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

٦ - وأوصت اللجنة بمنح أولوية عليا لحفظ المياه واستخدامها بشكل مستدام، ودعت اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية إلى أن تستهل مشاريع نموذجية لتنفيذ الوكالات ذات الصلة، لكي يتسنى دراسة جدوى استراتيجيات الاقتصاد في المياه في القطاعات الزراعية والصناعية والحضرية والمحلية التي تستخدم المياه بصورة مكثفة ووضع نماذج لهذه الاستراتيجيات.

٧ - وأدركت اللجنة أنه لإحداث تغييرات من خلال النهج الجديدة التي أدخلها جدول أعمال القرن ٢١، لا بد من إيلاء عناية خاصة لما يلي:

(أ) حشد الموارد المائية وإدارتها بصورة متكاملة، بما في ذلك التقليل إلى أدنى حد من التلوث ومنعه، مع مراعاة الآثار المترتبة في مجالات الصحة والبيئة، والسياسة الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط الفراغي؛

(ب) إجراء بحوث اشتراطات التدفقات البيئية اللازمة للحفاظ على سلامة النظم الايكولوجية المائية ووضع منهجيات مؤسسية متكاملة لهذا الغرض؛

(ج) الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار والبحيرات وحفظها على الصعيدين الوطني والدولي وعلى جميع الصعد المناسبة؛

(د) إشراك أشد الناس تأثرا بشكل مباشر باستراتيجيات إدارة المياه في تخطيط مشاريع الهياكل الأساسية المائية؛

(هـ) الجهود الرامية إلى إفساح المجال للإدارة المتكاملة للمياه على أدنى مستوى مناسب والتحول إلى نظام قوامه إدارة الطلب على نحو مستدام؛

(و) تنفيذ مبدأ "الملوث يدفع"، ووضع تسعيرة للمياه تعادل تكاليفها بالكامل مع مراعاة الظروف الخاصة للفقراء، ومنع الإسراف في الاستهلاك؛

(ز) تشجيع مشاريع المشاركة بين جميع الأطراف المعنية؛

(ح) تعزيز إدراج منظور يراعي الفروق بين الجنسين في إدارة الموارد المائية؛

(ط) تغيير أنماط السلوك حيال المياه النظيفة والصحة الوقائية، بما في ذلك تعزيز البرامج التثقيفية في هذا المجال؛

(ي) تشجيع زيادة فعالية استخدام المياه على نحو مستدام، وحفظ المياه وحمايتها، لا سيما في مجال الزراعة، وزيادة استخدام تقنيات تجميع مياه الأمطار؛

(ك) حفظ الغابات وإدارتها على نحو مستدام، بما في ذلك تشجيع التشجير كوسيلة هامة لوقف تدهور التربة وزيادة الاحتفاظ بالرطوبة؛

(ل) سد الفجوة بين الموارد المادية والبشرية والمالية من ناحية وتزايد الطلب على المياه والحاجة إلى المرافق الصحية من ناحية أخرى؛

(م) البحث عن ابتكارات، تكنولوجية وغير تكنولوجية، لحماية مواردنا المائية المحدودة وغير المحمية، فضلا عن اقتسام التكنولوجيات المبتكرة من هذا القبيل على الصعيد العالمي، لا سيما مع البلدان النامية؛

(ن) استخدام تقييمات الأثر البيئي، مع اتباع نهج متعدد التخصصات والقطاعات، كأداة لصنع القرار في مشاريع الموارد المائية.

٨ - وحثت اللجنة الحكومات على أن تعبء في الإطار الذي أرساه الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، الموارد المالية الكافية، باستخدام جميع المصادر والآليات المتاحة، فضلا عن تحقيق أقصى قدر من زيادة توافر الموارد الإضافية ومن تدفقها السلس لتنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١، وحثت وكالات وبرامج الأمم المتحدة على توفير المساعدة التقنية اللازمة، ولا سيما للبلدان النامية.

٩ - وشددت اللجنة على أهمية بناء القدرات وتعزيز البرامج المؤسسية وبرامج تنمية الموارد البشرية، ولا سيما في البلدان النامية، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لإدارة المياه وحشدها وحمايتها على نحو فعال؛ وينبغي إعطاء الأولوية لاشراك المرأة والشباب على جميع صعد بناء القدرات. وفي هذا الصدد، أحاطت

اللجنة علما بانعقاد اجتماع تأسيسي لشبكة دولية من المنظمات لأحواض الأنهار، وذلك في شامبري، فرنسا، في الفترة من ٤ إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤.

١٠ - وشجعت اللجنة على إشراك القطاع الخاص، واتباع نهج "البناء - التشغيل - النقل" والمشاركات بين القطاعين العام والخاص، عند تنفيذ مشاريع تتصل بالمياه عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والمؤسسات المالية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والمساعدة الثنائية، ومشاريع المشاركة بين المساهمين.

١١ - وأحاطت اللجنة علما مع التقدير، بنتائج المؤتمر الوزاري الدولي المعني بمياه الشرب والاصحاح البيئي الذي استضافته حكومة هولندا (نوردفيك، ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤)، وبنتائج اجتماع المائدة المستديرة بشأن المياه والصحة في المناطق الحضرية القليلة المزاي، الذي استضافته حكومة فرنسا (صوفيا انتيبوليس، ٢١-٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤).

١٢ - وأقرت اللجنة برنامج العمل الوارد في الوثيقة E/CN.17/1994/12 (المرفق)، بوصفه إحدى الأدوات الرئيسية للمساعدة على تنفيذ المجال البرنامجي دال من الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١.

١٣ - وطلبت اللجنة إلى البلدان أن تدرج في تقاريرها الوطنية لعام ١٩٩٧ فصلا مخصصا للأهداف والاستراتيجيات الوطنية في ميدان مياه الشرب والاصحاح البيئي، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التواريخ المستهدفة، بغية تنفيذ برنامج العمل، وذلك بمساعدة المنظمات الدولية.

١٤ - دعت اللجنة الحكومات إلى أن تساعد بشكل طوعي، في تعزيز الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١، وأن تقدم تقريرا عن تلك الأنشطة إلى اللجنة في عام ١٩٩٧. ورحبت في هذا الصدد، بالعرض المقدم بالفعل من تونس وفرنسا والمغرب، وهولندا فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل.

١٥ - ورحبت اللجنة بالأعمال التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من خلال اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية وذلك فيما يتعلق بجمع وتحليل المعلومات بشكل منظم.

١٦ - وفي هذا السياق، حثت اللجنة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، على القيام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وسائر الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية، بتعزيز جهودها الرامية إلى إعداد تقييم شامل لموارد المياه العذبة بهدف تحديد مدى توافر تلك الموارد وعمل اسقاطات للاحتياجات المقبلة، وتحديد المشاكل التي ستظهر فيها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية عام ١٩٩٧.

١٧ - وأوصت اللجنة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يدعو لجنة الموارد الطبيعية إلى تناول مسألة المياه العذبة في دورتها الثالثة في عام ١٩٩٦ وذلك كجزء من التقييم الشامل آنف الذكر.

١٨ - ودعت اللجنة، الحكومات إلى التعاون الفعال بتقديم مدخلات تقنية في العملية، مع مراعاة الحاجة إلى دعم المشاركة الكاملة من جانب البلدان النامية، ورحبت بعرض حكومة السويد الإسهام في إعداد تقييم أولي للمياه العذبة.

١٩ - وقررت اللجنة أن تستعرض في دورتها لعام ١٩٩٧، نتيجة جميع الأعمال المبينة في الفقرات من ١٦ إلى ١٨ أعلاه توطئة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام ١٩٩٧.

٢٠ - وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يعزز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بغية تركيز وتوحيد القدر الكبير من الإجراءات الدولية المتخذة في ميدان المياه، بما فيها تنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١، وأن يقدم تقريراً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢١ - وأوصت اللجنة كذلك، المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن ينظر في هذه المسألة أيضاً في الجزء المتعلق بالتنسيق في عام ١٩٩٥.

٢٢ - وأحاطت اللجنة علماً ببرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة^(٢) الذي اعتمدته المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وحث على منح الدعم الكافي لمختلف الاستراتيجيات المحددة في برنامج العمل لمعالجة المسائل المتعلقة بموارد المياه، لا سيما تلك المتصلة بالإمداد بالمياه والإصحاح البيئي، وكذلك مسألة البعد الصحي لنوعية المياه.

٢٣ - وأوصت اللجنة بأنه ينبغي للمؤتمرات الدولية القادمة من قبيل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وغيرها، أن تأخذ في الحسبان الاتفاقات الدولية ذات الصلة بشأن المسائل المتعلقة بالموارد المائية، لا سيما المسائل المتصلة بامدادات المياه والإصحاح البيئي، وكذلك بالبعد الصحي لنوعية المياه.

٢٤ - دعت اللجنة الأمين العام إلى أن يحيل التوصيات آنفة الذكر إلى تلك المؤتمرات.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، بريدجتاون، بربادوس، ٢٦ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشور للأمم المتحدة، سيصدر قريباً)، القرار ١، المرفق الثاني.

